# سياسات الاتحاد الأوربي لحوكمة الهجرة واللجوء في الفضاء المتوسطي

# Policies of the European Union for the Governance of Migration and refugee in Mediterranean Space

**د/ سهام حروري[1]***

جامعة محمد خيضر بسكرة، (الجزائر)

sihem.harouri@univ-biskra.dz

**د/ سفيان منصوري [2]**

جامعة امحمد بوقرة بومرداس، (الجزائر)

s.mansouri@univ-boumerdes.dz

***تاريخ الارسال: 2021/09/20 تاريخ القبول: 2021/11/26 تاريخ النشر: 2021/12/24***

***ملخص:*** *عرف الفضاء المتوسطي مع العقدين الأخيرين تغير ظاهرة الهجرة لاسيما بعد تغير الأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية مع نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011 في الدول الجنوبية للمتوسط. إلا أن هذا الوضع أنتج قضايا تتسم بالكثير من التعقيد والاشكاليات، وخاصة الهجرة الآمنة النظامية وغير النظامية ووضع اللاجئين؛ لوجود أبعاد إقليمية لها انعكاسات على الدول المستقبلة والدول المصدرة على حد سواء. وهو ما تطلب تبني الاتحاد الأوربي مجموعة من السياسات الهادفة إلى تنظيم هذه الظاهرة وتحقيق حوكمة إدارتها.*

*وقد توصلت الدراسة إلى أن تنوع السياسات بين القانونية والأمنية، الوطنية والمشتركة، والإدراك الجماعي للتحديات الناتجة عن الهجرة واللجوء في منطقة المتوسط أدى إلى النجاح ولو نسبيا في إدارتهما والتخفيف من حدة آثارهما.*

***الكلمات المفتاحية:*** *الهجرة- اللجوء- الحوكمة- الفضاء المتوسطي- الاتحاد الأوربي*

***Abstract:*** *With the last two decades, Mediterranean space has defined the changing phenomenon of migration Especially after the change in political, economic and social conditions by the end of 2010 and the beginning of 2011 in Southern countries of the Mediterranean*

*But this situation has produced issues that are very complex and problematic especially, regular and irregular migration and the status of refugees, Regional dimensions have implications for both receiving and exporting States. This required a set of policies for the European Union in aim to regulate this phenomenon and achieve governance of its management.*

*The study found that the diversity of policies between legal and security, national and common and the collective realization of the challenges arising from migration and refugees in the Mediterranean area, this has led to even relatively successful management and mitigation of their effects.*

***Key Words****: Migration- refugee - Governance Mediterranean Space - European Union*

* المؤلف المرسل

- **مقدمة:**

تعد الهجرة واللجوء من أبرز الظواهر التي حظيت باهتمام المفكرين والباحثين وصناع القرار على اعتبار أنها تمس أمن الدول والمجتمعات على حد سواء في منطقة المتوسط لاسيما بعد موجة الاحتجاجات التي عرفتها دول جنوب المتوسط نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011؛ والهادفة إلى تبني أنظمة جديدة قائمة على الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات العامة.

نتيجة لغياب الاستقرار وتزايد موجات العنف وقيام الثورات والصراعات والحروب الأهلية مثل ما شهدته كل من ليبيا، سوريا والدول الإفريقية تزايد عدد المهاجرين لاسيما غير الشرعيين واللاجئين من الدول الفاشلة وبخاصة إلى الدول الأوربية بحثا عن حياة أفضل. وأدت هذه الحركة غير المسبوقة إلى إشكاليات وقضايا تتعلق بالسيادة، المواطنة، التوزيع العرقي والعمل في الدول المضيفة وكراهية الأجانب نتيجة تأثير التعددية الثقافية.

وفي ظل غياب حكم جماعي أو عالمي للتعامل مع هذه القضايا العابرة للحدود، يتم العمل والتنسيق على مستوى أحادي وتعددي في إطار المنظمات الإقليمية كما هو الحال مع الاتحاد الأوربي الذي يحاول في إطار استراتيجية أمنية شاملة العمل على تبني سياسات لحوكمة إدارة ظاهرتي الهجرة واللجوء في منطقة المتوسط.

وبناء عليه، فإن هذه الدراسة ستعالج اشكالية محورية مفادها: **ما مدى نجاح سياسات الاتحاد الأوربي في حوكمة إدارة ظاهرتي الهجرة واللجوء في منطقة المتوسط؟** وذلك بالاعتماد على فرضية أن: **نجاح سياسات الاتحاد الأوربي في حوكمة إدارة ظاهرتي الهجرة واللجوء في منطقة المتوسط يرتبط بمدى فعالية تلك السياسات وإرادة دول الاتحاد في تنفيذها.**

لمعالجة الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضية تم الاعتماد على العناصر التالية:

- الأطر النظرية المفسرة للفكر الاستراتيجي الأوروبي تجاه ظاهرتي الهجرة واللجوء
- مبادئ الاستراتيجية الأوروبية لحوكمة إدارة ظاهرتي الهجرة واللجوء
- آليات الاتحاد الأوربي لحوكمة إدارة ظاهرتي الهجرة واللجوء

## 1.الأطر النظرية المفسرة للفكر الاستر اتيجي الأوروبي تجاه ظاهرتي الهجرة واللجوء

أدى تسارع الهجرة واللجوء إلى أوروبا من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خاصة مع قيام الثورات العربية وما بعدها إلى تبني فكر استراتيجي يركز إلى ضرورة التصدي لهاتين الظاهرتين وإيجاد آليات التعامل معها بالاحتكام إلى النظرية الواقعية من جهة والليبرالية من جهة ثانية؛ على اعتبار أن الفكر الأوروبي يرتكز إلى بعدين؛ حيث يستهدف ضمن البعد الأول ضمان الأمن الداخلي والاستقرار بالتحكم في الحدود وحرية سيادة الدولة وهنا يمكن الاستدلال بالمرتكزات الرئيسة التي يطلق عليها "زوايا المثلث الواقعي "والمتمثلة في: الدولة الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، ضمان البقاء والاعتماد على الذات. وهذا كله في سبيل تحقيق

أقصى حد ممكن من مصالح الدولة ضمن ظروف النظام الدولي المتسم بالفوضوية وعدم الاستقرار. (دن، 2004، الصفحات 228-246)

كما أن التنافس بين القوى المختلفة من أجل القوة والبقاء بهدف تعزيز المصلحة الوطنية يمكن التعاون والتنسيق النسبيين في القضايا الأمنية المشتركة (بلونتو ش.، 2017، صفحة 35). وهذا ما يجعل اللاجئ مع المهاجر غير الشرعي في خانة واحدة عند دخول أحد أراضي دول الأعضاء في الاتحاد؛ أين تتم معاملتهم معاملة واحدة، هذا من زاوية، ومن زاوية ثانية يركز على وضع أجندات مشتركة للتعاون في ظاهرة الهجرة واللجوء مع الدول التي ليست جزء من عامل الحركة.

الملاحظ أن العمل وفقا لهذا البعد قائم على استراتيجية طموحة بعيدة المدى تحقق أحد جوانب إطار استراتيجية أوروبا 2020، ألا وهو الإبقاء على القارة الأوروبية على أنها قارة جذب للمهاجرين من ذوي الكفاءات من مختلف مناطق العالم ومواجهة عدم التوازن الديمغرافي نتيجة لقلة عنصر الشباب واليد العاملة. وأيضا وضع مخطط عمل لمواجهة الهجرة من مصدرها الأصلي من خلال مراجعة سياسة الجوار الأوروبية ووضع اتفاقيات الشراكة في مجال الحركة.

أما البعد الثاني؛ فهو يرتكز إلى النظرية الليبرالية؛ التي اهتمت بالقضايا خارج الأمن العسكري لأن العالم يمثل قرية صغيرة. ما يتطلب التواصل في مختلف المجالات وأن العلاقات بين الدول يجب أن تكون في إطار التعاون والسلام على الرغم من الفوضى التي يعيشها العالم (دن، 2004، الصفحات 335-340). ومن هذا المنطلق يفسر اعتماد الفكر الأوروبي على الاعلاء من قيمة حقوق الإنسان بنية النظرة الإنسانية على اعتبار أن المهاجر أو اللاجئ فرد، الأمر الذي يتطلب ضرورة تأمين حقوقه انطلاقا من إدراك ضرورة الاعتماد المتبادل لاسيما في المسائل ذات الطابع الاقتصادي والبيئي. (بلونتو ش.، 2017، صفحة 44)

أضف إلى ذلك الاقتراب الجديد الخاص باتفاقيات الحركة. ويعرف بالاقتراب العالمي للهجرة ( Global Approche To Migration) سنة 2005التي تهدف إلى الدخول في شراكات في دول المصدر للمهاجرين واللاجئين بدل التركيز على التعامل الأمني مع هذه القضايا بهدف وضع حد لها مع الالتزام بتحسين أوضاع المهاجرين غير الشرعيين وتقديم المساعدة الفنية للدول الثالثة لتحسين قدراتها في إدارة هذه الملفات على مستواها؛ حيث تعقد هذه الشركات والمساهم فيها يكون بشكل اختياري أي بما يتوافق مع المصلحة الداخلية للدولة. (مطاوع، 2015، الصفحات 22-39)

إلا أنه تم تطوير اقتراب الاتحاد الأوروبي الجديد الخاص بالهجرة والحركة ( The New Eu Global Approche To Migration And Mobility-GAMM) في سنة 2011؛ وهو مقترب شامل جديد يتجاوز عقدة التخوف الأمني من قضايا الهجرة واللجوء ويركز على اتفاقيات الحركة. ويستهدف دول الجوار المباشر للاتحاد: تونس، المغرب ومصر. وتشمل الأموال، الدخول إلى السوق الأوروبية، القابلية للتنقل بين أوروبا والدول العربية خاصة وأن أوروبا تعتبر قارة عجوز نتيجة لنسبة الشيخوخة المرتفعة، وهو ما يولد الحاجة الاقتصادية الأوروبية لليد العاملة (مطاوع، 2015، صفحة 32) لاسيما وأن الأوضاع الاقتصادية لدول

الاتحاد الأوربي أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة ومنه انفتاح هذا الأخير على توظيف المهاجرين الذين يفتقرون إلى المهارة، وهذا الأمر سيقلص من نسب تدفق المهاجرين النظاميين.

ويمكن القول أن الهجرة غير النظامية إلى اوربا في تزايد مستمر لغياب التوظيف وتدني الأجور وعدم لاستقرار السياسي. إلا أن الغالبية تبقى عند مدخل الاتحاد لعدم امتلاك متطلبات ووثائق السفر.

تهدف الاستراتيجية الأوروبية من خلال المقترب الشامل للهجرة إلى تحقيق هدفين أساسيين هما (acrseg.org/40345، بلا تاريخ):

-توظيف اللاجئين: عن طريق التوصل إلى اتفاق نهائي بين الدول الأعضاء لتوزيع توظيف اللاجئين للمشاركة في تحمل الأعباء خاصة أن العدد في تزايد مستمر الأمر الذي أدى إلى وضع حصص إضافية لاستيعابها؛ فبعد أن تم التخطيط لاستيعاب 40 ألف لاجئ ارتفع العدد إلى 441.2 ألف في سبتمبر 2015 وهو ما أدى إلى رفع الحصص إلى 120 ألف لاجئ ثم 160ألف في فترة وصل 630 ألف لاجئ في أوروبا.

-التعزيزات الأمنية: يستهدف إدارة ملف الهجرة واللاجئين تعزيز الجوانب الأمنية لحساسيتها، وهو ما أدى إلى تبني سياسات منها التعاون مع دول جنوب المتوسط لمنع الهجرة غير الشرعية وتكثيف الرقابة وتعقب شبكات التهريب وتشديد الرقابة على الحدود الخارجية للاتحاد ووضع دوريات أمنية لوقف دخول المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا مع دراسة الخيار العسكري المتمثل في ضرب المراكب التي تستخدمها شبكات التهريب.

## 2- مبادئ الاستر اتيجية الأوروبية لحوكمة إدارة ظاهرتي الهجرة واللجوء:

إن تبني الاستراتيجية الأوربية لحوكمة إدارة ظاهرتي الهجرة واللجوء ناتج عن المشاكل الأمنية التي ترافق عملية الهجرة واللجوء والتي يصعب على الدول والحكومات حلها وفقا لما تنص عليه المعايير والمواثيق الدولية، ومن ذلك تزايد الجريمة المنظمة والتعصب والكراهية نتيجة الاختلاف الحضاري والثقافي وصعوبة اندماج المجتمعات (الطائي، 2019، الصفحات 254-255).

وهنا يمكن التمييز بين اللاجئ السياسي والمهاجر الاقتصادي من حيث أن المهاجر الاقتصادي يبحث عن حياة أفضل بينما اللاجئ فهو يطلق على فرد أو مجموعة من الأفراد هربوا من بلدانهم نتيجة خطر الظلم والاضطهاد والحروب والنزاعات خاصة الأهلية أو المجاعة أو الأوبئة (هيرميه، 2005، صفحة 379). وبناء عليه تم إنشاء مراكز للاجئين في بعض الدول الأوروبية وفي مقدمتها اليونان وإيطاليا – المحطات الأولى للاجئين- من أجل تفادي أعباء استقبال اللاجئين ودراسة طلبات اللجوء للتمكن من التمييز بين اللاجئ السياسي، والمهاجر الاقتصادي مقابل تقديم مساعدات لتحسين أحوالهم.

إن هذا الفرق بين المهاجر واللاجئ يكون في حالات الاستقرار والأمن، أما في حالات الحروب يختفي الفرق بين الطواعية والاضطرار إلا أنه يمكن التمييز بينهما؛ فبالعودة إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة فاللاجئ هو الشخص الذي يترك بلده خوفا على حياته أو حريته سواء بسبب الصراع المسلح أو بسبب الاضطهاد أو القمع بعد أن وجد نفسه على الأغلب في وضع خطر وفي ظروف لا تحتمل، دفعته إلى عبور

الحدود الوطنية بحثا عن الأمان في الدول المجاورة، وبالتالي فهو لاجئ معترف به دوليا وله الحق في الحصول على المساعدة (www.unhcr.org, n.d.).

تأمين القارة الأوروبية يتطلب التركيز على المبادئ التالية التي تصب في الأطر النظرية للفكر الأوروبي. وهي (acrseg.org/40345، بلا تاريخ):

- **التشاركية**: اعتماد الاتحاد الأوروبي على المشاركة في تحمل أعباء ادارة الهجرة واللجوء وعلى تحمل دول العبء الأكبر مثل ألمانيا والسويد في مسألة اللجوء.
- **الدفاع عن القيم الأوروبية**: فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا ان تفاقم الأزمة أدى إلى إيجاد آلية ردعية تجاه الهجرة واللجوء

- **الدفاع عن الهجرة الأوروبية**: خاصة وأن أغلب اللاجئين يعتنقون الديانة الاسلامية وقادمون من سوريا، أفغانستان والعراق، وهو ما يهدد الجوانب الثقافية والدينية الأوروبية ويضع القارة الأوروبية أمام هاجس تحويل أوروبا إلى قارة مسلمة لتزايد المهاجرين واللاجئين وارتفاع نسبة مواليدهم.

لما سبق، يعمل الاتحاد الأوربي على تقوية نهج التعامل مع الظاهرة وفق منظور عالمي متوازن يركز على أهمية الحرية والديمقراطية بين المجتمعات أين يتم فيها الترسيخ الديمقراطي والنمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي في الدول المصدرة، ومن جهة ثانية التركيز على الأمن والتحكم في الهجرة واللجوء لاسيما في ظل تزايد الظروف المعيشية الصعبة وظروف العمل غير اللائقة التي يعاني منها المهاجرون.

وما يؤكد ضرورة التعاون المتوازن بين الدول المصدرة والدول المستقبلة الرامي إلى إيجاد آلية شاملة ومتكاملة للتعامل مع الظاهرتين وإدارتهما، هو تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية وما يعرف بالثورات العربية.

## 3-آليات الاتحاد الأوربي لحوكمة إدارة ظاهرتي الهجرة واللجوء:

تتنوع آليات الاتحاد الأوربي لحوكمة إدارة ظاهرتي الهجرة واللجوء بين الآليات القانونية والأمنية

### 1.3الآليات القانونية:

على المستوى الداخلي للاتحاد الأوروبي تم تبني مجموعة من السياسات تجاه الهجرة واللجوء. وذلك في إطار نظام دبلن أو ما يعرف أيضا باتفاقية دبلن الموقعة في 15 يونيو 1990؛ وهو يشير إلى القانون الذي وضعه الاتحاد الأوروبي لغرض طلب الحماية الدولية. ووقعت على الاتفاقية 12 دولة في العاصمة الإيرلندية ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 1997 وانضمت الدول الأخرى في فترة لاحقة لأنها مفتوحة.

في 18 فبراير 2003 تم إدخال تعديلات عليها وأطلق عليها دبلن 2. وفي 5 ديسمبر 2008 أدخلت إصلاحات أخرى تم الموافقة عليها في يونيو 2013 ودخلت حيز التنفيذ في 19 يونيو باسم دبلن 3. والدول التي صادقت على الاتفاقية هي الواقعة في منطقة دبلن: دول الاتحاد الأوربي المتمثلة في فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، إيطاليا، قبرص، اليونان، مالطا، البرتغال، إسبانيا، المجر، رومانيا، بلغاريا، لاتفيا، ليتوانيا،

استونيا، فنلندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، التشيك، النمسا، كرواتيا، هولندا، السويد، الدنمارك، بولندا بريطانيا، لوكسمبورغ وايرلندا. بالإضافة إلى دول أخرى خارج الاتحاد: سويسرا، ايسلندا والنرويج ولختنشتاين.

وأهم ما تم الاتفاق حوله هو إنشاء قاعدة بيانات تحوي بصمات اللاجئين غير النظامين الداخلين إلى الاتحاد ومعرفة ما إذا قام بتقديم طلب اللجوء أم لا. (www.aljazeera.net.event، بلا تاريخ)

تهدف الاتفاقية إلى تحديد الدولة التزامها بمسؤولية الدراسة القانونية والإنسانية لطلب اللجوء ومنع تعدد طلبات اللجوء من الشخص الواحد إلى عدة دول أوروبية وحصره في دولة واحدة.

ومن أهم الاجراءات التي تضمنتها الاتفاقية فيما يتعلق بمعالجة طلبات اللجوء ما يلي (orient-news.net، بلا تاريخ):

- معالجة طلب اللجوء من مسؤولية أول دولة عضو يصل اللاجئ إلى حدودها أو إلى أراضيها أين تؤخذ فيما بصمته إلا في حالة ما إذا كانت لديه إقامة وتأشيرة الدخول إلى دولة أخرى فهي التي تتولى ذلك.
- في حالة تقديم الطلب لدولة معينة لها النظر في ذلك بعد إخطار الدولة السابقة.
- احتفاظ كل دولة عضو بحق إعادة اللاجئ إلى دولته في حالة عدم أحقيته في إقامة اللجوء وفقا لمعايير اتفاقية جنيف للاجئين عام 1951.
- بطلان مسؤولية دولة البصمة (أول دولة دخلها اللاجئ) عند تحديد الدولة المسؤولة على اصدار القرار بشأن طلبه في حالة مغادرته للدول الأعضاء لمدة لا تقل عن 3أشهر أو إذا حصل على إقامة في دولة عضو أخرى.
- في حالة ما إذا كان طالب اللجوء قاصر أقل من 18 سنة ولوحده، ويتواجد بوضع قانوني في دولة عضو أخرى أحد أقاربه تصبح هذه الدولة هي المسؤولة على النظر في طلبه.
- في حالة طلب اللجوء من فرد تابع لأسرة أحد أفرادها لاجئ في دولة أخرى ولم يتم البت في الأمر فلها حق النظر في طلبه شرط موافقة المعنيين.
- في حالة تعدد الإقامات أو التأشيرات التي تسمح بالدخول لدول أعضاء في الاتفاقية فالدولة صاحبة المسؤولة هي الدول المانحة لأطول إقامة أو التأشيرة الأطول.
- في حالة امتلاك اللاجئ إقامة منتهية منذ أقل من سنتين أو تأشيرة دخول منتهية منذ أقل من 6 أشهر واستطاع بها دخول دولة عضو أخرى ولم يغادر الدول الأعضاء، فالدولة التي منحته التأشيرة هي المسؤولة على ذلك. وفي حالة تجاوزه الأجل المحدد – سنتين- ولم يغادر الدول الأعضاء فإن أي دولة يقدم لها الطلب تصبح هي المسؤولة في النظر في طلبه عادة ما تحدد بسنة.

- في حالة خضوع بعض أفراد أسرة واحدة لاختصاص دولة وتقدم البعض الآخر منها إلى دولة أخرى بطلب اللجوء. هنا المسؤولة تقع على الدولة التي تقدم لها العدد الأكبر من الأسرة وفي حالة تساوي العدد المسؤولية تقع على الدولة التي تقدم بها الأكبر سنا بالطلب.
- حق دولة عضو في الاتفاقية الجمع بين اللاجئين من أسره واحدة لأسباب انسانية، ثقافية، صحة أطفال حديثي الولادة، الحوامل، كبار السن، ورغبة الأشخاص في ذلك ولها الحق في الجمع بين القاصر وأحد أقاربه.
- استجابة كل دولة عضو بطلب استرجاع دولة عضو أخرى كانت هي دولة البصمة في حالة عدم الحصول على قبول طلب اللجوء من الدولة الأولى أو في حالة دخوله أراضي دولة أخرى وطلبه لا يزال قيد الدراسة ولم يبت فيه من الدولة الأولى ودون إذنها. ويسقط هذا الحق في حالة اعادته الى بلده الأصلي.
- للأشخاص حق تقديم طلب ثان في أي دولة عضو لكن شرط مغادرة منطقة دبلن لمدة خمس سنوات مع البصمة في احدى سفارات تلك الدول وعشر سنوات إذا قام بالبصمة في احدى دوائر اللجوء.

وفي 19 أكتوبر 2017 تم تعديل جديد لبنود الاتفاقية حيث تم وضع بند جديد ينص على الغاء لجوء الشخص في حالة رفضه بترحيله للدولة صاحبة البصمة الأولى. ومن أهم أسباب التعديلات الجديدة هو تصاعد اليمين في أوروبا نتيجة الفوز في الانتخابات في عدة دول أوربية (www.immig-us.com، بلا تاريخ).

من أجل أمن القارة الأوروبية بعد أن تحولت الهجرة إلى مسألة أمنية عمدت الدول الأوروبية إلى تأسيس مجموعة من الأجهزة وهي الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود FRONTEX في 26 أكتوبر 2004 بهدف دعم التعاون العملي بين الدول الأعضاء في الاتحاد في مجال الحدود الخارجية للدول الأوروبية بسبب الارتفاع المتزايد في معدلات دخول المهاجرين غير الشرعيين من جهة وتوسع الاتحاد الأوروبي نحو وسط وشرق أوروبا من جهة ثانية، خاصة مع ربط أوروبا بين المهاجرين والارهاب منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 وتجدر الاشارة إلى أن الوكالة بدأت عملها بصفة رسمية منذ أكتوبر سنة 2005 وتعد وارسوا مركزها الرئيس (مطاوع، 2015، صفحة 30).

تعمل الوكالة عمليا بانتظام لمراقبة الحدود وتعمل على تحسين تبادل المعلومات والتعاون بين سلطات مراقبة الحدود. أضف إلى ذلك مضاعفة مراقبة الحدود البحرية والبرية للاتحاد باستخدام التكنولوجيات الجديدة وأجهزة استشعار بحرية ونظم التتبع بالساتل. مع تكوين الاتحاد عن طريق حزمة الحدود الذكية أكبر قواعد البيانات البيومترية في العالم التي تعمل على تحديد الأشخاص والتصدي للهجرة

غير القانونية وتأمين مراقبة الحدود كجزء من الأمن الداخلي الجديد مع إعطاء الأولية للمعرضين للخطر وطالبي اللجوء وضحايا الاتجار بالبشر والمرضى اي تحسين الهدف الانساني الأول وهو انقاذ حياة المهاجرين (undocs.org، بلا تاريخ).

على الرغم من ذلك حدثت مأساة جزيرة لاميدو الايطالية أكبر حيث راح ضحيتها ما يقارب بـ 400 شخص سنة 2013، وفي سنة 2014 توفي ما يقارب200 شخص في البحر المتوسط وبحر إيجة بالإضافة إلى مئات المفقودين (مطاوع، 2015، صفحة 33).

أضف إلى ذلك اليوروسور نظام مراقبة الحدود الأوروبية سنة 2008 الذي بدأ العمل به من أواخر سنة 2013، لمراقبة الحدود والكشف المبكر لحركة الهجرة غير النظامية مع ضمان احترام الحقوق الأساسية. مع تكثيف التعاون مع الدول غير الأوروبية من خلال العمل مع دول شمال افريقيا لمواجهة الهجرة غير الشرعية وحماية أنظمة حدودها السيادية ومثالها برامج دعم الجزائر، مصر، ليبيا وتونس في الأنظمة التقنية للتنسيق الثنائي ثم مع الاتحاد الأوروبي (قبرص، فرنسا، اليونان، إيطاليا، مالطا واسبانيا في مجال نشاطات الهجرة غير الشرعية (www.amnesty.org, n.d., p. 18).

نتيجة لتحول الهجرة الى أزمة اقليمية لاسيما بعد موجة الحراك العربي وقيام الحرب في سوريا. تعد تركيا أحد أهم الدول المصدرة للمهاجرين عن طريق اليونان، فقد ركزت عليها الدول الأوروبية في مسألة أمن الحدود والتعاون في قضية الهجرة غير الشرعية على الشراكة التي ترتكز إلى الاستقبال وإعادة التوطين مع تعزيز التعاون ومعالجة المسببات الحقيقية للظاهرة بهدف تحسين الظروف في الدول الأصلية وتعميق الشراكة عن طريق زيادة الاستثمارات وعلى الرغم من ذلك لا تزال الأعداد في ارتفاع مستمر.

**2.3الآليات الأمنية:**

من أبرز الآليات الأمنية المتبعة من طرف الاتحاد الأوربي لحوكمة إدارة الهجرة واللجوء ما يلي:

- انشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون السواحل الأوروبية ويتم احتجازهم بها الى غاية اعادتهم الى بلدانهم الأصلية ولا تتوفر على الشروط المطلوبة في مراكز الاعتقال وفقا للقانون الصادر عن البرلمان الأوربي سنة 2008.
- أسلوب الترحيل؛ تم تبنيه سنة 2008، وهو أسلوب يعمل على طرد وإعادة المهاجرين غير الشرعيين الى بلدانهم وابرام اتفاقيات مع دول المصدر لوقف الظاهرة. (al-binaa.com/archives، بلا تاريخ)مع ضرورة تقديم الدعم للدول المصدرة لإنقاذهم قبل غرقهم في البحر وفي حال وصولهم إلى أوروبا توفر الايواء تماشيا مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان مع دراسة طلبات اللجوء. بالإضافة إلى مساعدة الدول في مجال التنمية لخلق فرص عمل وتوفير ظروف للعيش الكريم في الدول الأصلية وتعزيز مراقبة الحدود (eurodac system, eur-lex :europa :eu/legal-content , n.d.).

- نظام Eurodac ؛ يمثل حجر الأساس لنظام دبلن، ويهدف إلى الاحتفاظ ببصمات الشخص الذي دخل بطريقة غير شرعية إلى أحد دول الاتحاد في قاعدة بيانات لمدة 3 سنين (www.alaraby.co.uk، بلا تاريخ).

بالنسبة للدول العربية وفي إطار سياسة الجوار المجددة لعام 2015 تم تعزيز التفاهم المشترك حول قضايا الهجرة فقد تم التأكيد على محاربتها هي وكل الجرائم الأخرى مثل تجارة المخدرات والاتجار بالشر تشير الإحصائيات التي قامت منظمة الأمم المتحدة بنشرها إلى أن عدد الأشخاص الذين حاولوا المرور إلى أوربا عن طريق البحر من منطقة شمال إفريقيا في النصف الأول من سنة 2021 مثل 58 % أي نحو 76 ألف شخص. كما قامت دول شمال إفريقيا من جهتها بمنع ما يناهز 37% من محاولات الهجرة إلى الشمال. ويعود ذلك إلى وباء كورونا أين عاود انخفض العدد جزئيا بنسبة 17% مقارنة بسنة 2019. كما أن عدد الوفيات ارتفع بشكل كبير حيث قدر بـ 130%؛ وهو ما جعل منطقة المتوسط مقبرة المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين. (https://www.dw.com/ar/، بلا تاريخ)

حوكمة إدارة حركة الهجرة واللجوء تتطلب من الاتحاد الأوربي العمل على التطوير الايجابي لسياسات أكثر كفاءة وفعالية فيما يتعلق باللجوء سواء القانونية أو المؤسساتية أو العملياتية فيما يتعلق بإدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي ومساعدة الدول المصدر وتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية إلا أن ما هو محقق على المستوى العملي مقارنة بالطموحات بين ذلك التناقض فيما بين الدول الأوروبية في ظل الانقسام بين تيار يهتم بالإنسان وتيار يعمل على امن واستقرار أوروبا لأن الهدف الأسمى هو وضع إجراء وقائي لوقف مأساة ومعاناة المهاجرين وتزايد نسبة الوفيات في البحر الأبيض المتوسط.

وعليه، فمن أجل وضع حل ناجع للظاهرتين يتطلب العمل وفق معايير قانونية موضوعية وإرادة سياسية وتقاسم المسؤوليات على تبسيط سياسة الهجرة داخل الاتحاد مع احترام حقوق الانسان للمهاجرين وإنشاء آلية دائمة لرصد ومراقبة الهجرة واللجوء.

## الخاتمة:

مما سبق يتضح بأن الدول والمجتمعات لطالما عرفت على مر التاريخ تدفق المهاجرين واللاجئين نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية لاسيما مع قيام الدولة الحديثة وتغير المفاهيم فبعد أن كانت ترتكز إلى البحث والوصول إلى حياة أفضل وهو ما كان في صالح الدول المضيفة فيما يتعلق بتوفر اليد العاملة وسهولة الاندماج المجتمعي أصبحت ترتبط بالمفهوم الحديث بالهوية والمواطنة والسيادة وهو ما يؤدي إلى ظهور الاختلافات بين المواطن الأصلي والأجانب وقيام إشكاليات التعددي العرقي والثقافي والمثل والقيم الأخلاقية.

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن اجمالها فيما يلي:

- الهجرة واللجوء ظاهرتان عالميتان تكفلهما القوانين إلا أنهما في الوقت الراهن تشكلان مشكلا يؤرق دول العالم أجمع نتيجة للعدد المتنامي لانتقال الافراد من مواطنهم الأصلية إلى دول أخرى وهو ما أدى إلى عدم قدرة الدول المضيفة على استيعاب الأعداد الهائلة والتكفل بكل التزاماتها تجاههم ومثاله ما حدث للمهاجرين واللاجئين السوريين الذين توجهوا إلى أوربا نتيجة الحرب في سوريا.
- تبني الاتحاد الأوربي سياسات تعمل على الحد من ظاهرتي الهجرة واللجوء إلى أراضيها أو التخفيف منها راجع إلى ضعف وتراجع الاقتصاديات الوطنية وهو يؤدي إلى التنافس على الوظائف والموارد الاقتصادية الداخلية هذا من جهة، ومن جهة ثانية الجانب الأمني في ظل كراهية المواطنين الأصليين للأجانب نتيجة الاختلاف العرقي، الاثني والديني.
- احتمالية ارتباط ظاهرتي الهجرة لاسيما غير الشرعية واللاجئين بالإرهاب وهو ما قد يهدد أمن وسلامة الدول الأوربية ومواطنيها.
- تنوع السياسات الأوربية لحوكمة إدارة ظاهرتي الهجرة واللجوء بين القانونية والأمنية وبين الوطنية والمشتركة ناتج عن الانقسام الأوربي تجاه هاتين الظاهرتين فمن الدول ما هو متضرر بشكل رئيس منهما ومن آثارهما مثل فرنسا، إيطاليا وألمانيا ومنها ما هو بعيد، وعليه فهو يهتم بالمشاكل الأمنية الآتية من جواره وتأتي سياسات إدارتهما أمر ثانوي بالنسبة لها.

لنجاح سياسات الاتحاد الأوربي لحوكمة إدارة ظاهرتي الهجرة واللجوء عليه:

- الإدراك الجماعي لتحدي لزيادة عدد المهاجرين واللاجئين من دول جنوب المتوسط نتيجة للفوارق الاقتصادية والاجتماعية وقيام الأزمات لاسيما من منطقة الشرق الأوسط.
- تعزيز العمل الجماعي في إطار البناء الأوربي المشترك سواء من طرف الدول الداخلة في حركة الهجرة واللجوء أو البعيدة عنها لأن الآثار التي تقع في إحدى الدول الأوربية ستنعكس بالضرورة على باقي الدول الأعضاء إن كان بشكل مباشر أو غير مباشر.
- ضرورة التنسيق مع دول المصدر من أجل التخفيف من حدة الظاهرتين من جهة من خلال حماية الحدود من جهة، والمساهمة في حل النزاعات والأزمات القائمة لتوفير الظروف الحياتية لاسيما الاقتصادية والاجتماعية ومنه بقاء الأفراد في مواطنهم الأصلية.

## قائمة المراجع

### 1- باللغة العربية:


1. هاني سليمان، السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية والقيم المشتركة، المركز الأوروبي للدراسات، acrseg.org/40345.2016
2. كمال مساعد، الهجرة إلى الشمال الأوربي ومشكلة اللجوء والاتفاقيات الأمنية المشتركة جريدة البناء.-al binaa.com/archives
3. تقرير: الهجرة عبر المتوسط تضاعفت ومعها الوفيات بنسب قياسية، 2021. https://www.dw.com/ar/
4. علي حمدان، ماهو نظام دبلن للاجئين، 22 أفريل orient-news.net.2016
5. الجمعية العامة للأمم المتحدة، إدارة الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي وأثرها على حقوق الإنسان للمهاجرين، مجلس حقوق الإنسان، 24 أفريل undocs.org.2013
6. أوربا طاردة للمهاجرين... ميثاق جديد أكثر تشددا مع طالبي اللجوء، 25 سبتمبر 2020، العربي الجديد.www.alaraby.co.uk
7. مركز الجزيرة: مضامين اتفاقية دبلن للاجئين، 27-08-2015.www.aljazeera.net.event .
8. اتفاقية دبلن 2018: قوانين جديدة تقلب موازين اللجوء في أوروبا.www.immig-us.com
9. تيموثي د ن. (2004). الليبرالية في مؤلف جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.
10. تيموثي دن. (2004). الواقعية في مؤلف جون بيليس وستيف سميث عولمة السياسة العالمية. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.
11. شارلز ي، كيغلاي ج، شانون ل. بلونتو. (2017). السياسة العالمية: التوجهات والتحولات، ج1. (منير بدوي، غالب الخالدي، المترجمون) الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر.
12. طارق محمد ذنون الطائي. (2019). الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرون( ماهيته، مقترباته الفكرية، تحدياته غير التقليدية، وآفاقه المستقبلية). عمان: شركة دار الآكاديميون للنشر والتوزيع.

13. غي هيرميه. (2005). معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية (الإصدار 3). (هيثم اللمع، المترجمون) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

14. محمد مطاوع. (يناير, 2015). الإتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات. المستقبل العربي(431).

**2–باللغة الأجنبية**

1. eurodac system, eur-lex :europa :eu/legal-content .
2. Amnesty International, The Human Cost of Fortress Europe: Human Rights Violations Agaist Migrants and Refugees at Europe s Borders, July 2014. www.amnesty.org.
3. . the UN refugee agency, what is a refugee? 15-05-2021. www.unhcr.org.